

## شراكة تجمع بين "باركن" و"سكايپورتس" في مشروع رائد يهدف إلى إنشاء تحوّل في مستقبل البنية التحتية للنقل في دبي

وقعت شركة باركن ش.م.ع ("باركن") اليوم، وهي أكبر مزود لمواقف المركبات العامة المدفوعة في إمارة دبي، مذكرة تفاهم ("مذكرة") مع شركة سكايپورتس إنفراستراكتشر ("سكايپورتس")، وهي شركة رائدة متخصصة في تطوير وتشغيل البنية التحتية لمواقع الهبوط والإقلاع الخاصة للتاكسي الجوي الكهربائي كجزء من نظام النقل الجوي المتقدم (نظام "AAM").

### أبرز النقاط الرئيسية

- تجمع الاتفاقية بين أكبر مزود لمواقف المركبات العامة في دبي والشركة الوحيدة المتخصصة في تطوير البنية التحتية لمواقع الهبوط والإقلاع للتاكسي الجوي الكهربائي.
- المذكرة هي خطوة هامة نحو دعم تطوير منظومة نقل متكامل وسلس ومتعدد الوسائط
- الشراكة تفتح المجال إلى فرص جديدة محتملة لاستحداث بنية تحتية متطورة لمواقع الهبوط والإقلاع الخاصة بالتاكسي الجوي.
- ستتمكن "باركن" من تحقيق إيرادات مهمة عن طريق إدارة مواقف التاكسي الجوي في مواقع مختارة من البنية التحتية.

نظام النقل الجوي المتقدم (AAM) هو مفهوم جديد للنقل الجوي يستخدم طائرات أجرة كهربائية بهدف نقل الأشخاص والبضائع بين الأماكن بشكل أكثر فعالية. ويهدف هذا الحل المستدام للنقل الجوي إلى الحد من الازدحام وتحسين التنقل في المناطق الحضرية من خلال توفير وسيلة أسرع وأكثر استدامةً للتنقل. تعتبر مواقع الهبوط والإقلاع من البنى التحتية الضرورية لتسهيل عمليات التاكسي الجوي وإدارة حركة الركاب كما أنها توفر منصات لإعادة شحن الطائرات وصيانتها.

ومن خلال مذكرة التفاهم بين "باركن" و"سكايپورتس"، سيتعاون الطرفان لتطوير مرافق مواقف المركبات العامة في مواقع الإقلاع والهبوط، واستكشاف فرص إنشاء بنية تحتية جديدة للتاكسي الجوي، باستخدام شبكة "باركن" لدعم توسيع خدمات التاكسي الجوي. وتجمع الاتفاقية بين خبرات "باركن" في إدارة المواقف الواسعة والتقنيات الحديثة، وخبرات "سكايپورتس" في تطوير وتشغيل البنية التحتية المتكاملة للتاكسي الجوي الكهربائي.

تجمع الاتفاقية بين شركة "باركن" والخبرة التكنولوجية لشركة "سكايپورتس" في تطوير وتشغيل البنية التحتية المتكاملة للتاكسي الجوي. سيتم تسهيل الوصول إلى مواقف المركبات في مواقع الإقلاع والهبوط المعنية باستخدام قدرات "باركن" الرائدة في تقنيات التحكم في الوصول وتشغيل أفضل أنظمة الدفع والتنفيذ، مما يضمن تجربة متكاملة وسلسة للعملاء.

وتعكس هذه الشراكة الاستراتيجية بين "باركن" و"سكايپورتس" التزامًا عميقًا بتعزيز منظومة النقل المتكامل في دبي من خلال طرح حلول وتقنيات مبتكرة في مجال التنقل متعدد الوسائط لمنح السكان والزوار تجربة تنقل فعالة ومريحة وإمكانية ربط أوسع بين الوجهات المختلفة.

وتتمت مراسم التوقيع بحضور أحمد بهروزيان، رئيس مجلس إدارة شركة باركن، حيث وقع كل من محمد عبد الله آل علي، الرئيس التنفيذي لشركة باركن ودانكن ووكر، الرئيس التنفيذي لشركة سكايپورتس على مذكرة التفاهم بين الشركتين.

وقال المهندس محمد عبدالله آل علي، الرئيس التنفيذي لشركة باركن:

"ترسخ هذه الشراكة الرائدة مع سكايبورتس بقدرات باركن المتفوقة وسجلها الحافل بالتميز والابتكار، تأكيداً بالتزامنا الواعد بتنفيذ استراتيجيتنا في تحقيق أهدافنا للنمو. وبصفتنا أكبر مزود لخدمات مواقف المركبات العامة المدفوعة في دبي، نلعب دوراً محورياً في دعم التنقل وخطط التوسع في الإمارة. ومن خلال شبكتنا الواسعة، يمثل هذا التعاون في إطلاق البنية التحتية لمواقع الهبوط والإقلاع لسكايبورتس فرصة هامة لتعزيز قدرات منصتنا. ومع التركيز المشترك على تقنيات النقل متعدد الوسائط، فإن هذه الشراكة ستعزز من ربط المقيمين والزوار عبر المدينة، بالإضافة الى دعم تحقيق أهداف دبي في تعزيز التنقل الأخضر."

ومن جانبه، قال دانكن ووكر، الرئيس التنفيذي لشركة سكايبورتس:

"بصفتنا المزود الحصري للبنية التحتية الخاصة بمواقع هبوط وإقلاع التاكسي الجوي الكهربائي في دبي، فإن شراكتنا مع شركة باركن تنطوي على تعاون كبير بين الشركتين، كما تعد فرصة كبيرة للاستفادة من الأصول والعمليات المتكاملة لدينا لتعزيز القيمة لكلتا الشركتين. الاستفادة من الإمكانيات الشاملة لشركة باركن تتيح لنا فرصاً أكبر لتطوير بنيتنا التحتية في مواقع متعددة في المدينة، والارتقاء بخدمات النقل المتكامل عبر تسريع اعتماد حلول فعالة. إن التزامنا المشترك بتطوير حلول تقنية جديدة ومستدامة سيفتح آفاقاً واسعة لتعزيز تجربة الركاب ودعم طموحات اعتماد خدمات التاكسي الجوي."

وترسخ هذه الشراكة رؤية مشتركة تهدف إلى المساهمة في تعزيز استخدام المركبات الكهربائية والذاتية القيادة، في إطار دعم استراتيجية دبي للتنقل الأخضر والتنقل الذكي ذاتي القيادة 2030. وبموجب اتفاقية حصرية لمدة 49 عاماً، منحت هيئة الطرق والمواصلات لشركة باركن الحقوق الحصرية لتشغيل وإدارة خدمات المواقف العامة مدفوعة الأجر في جميع أنحاء دبي. تدعم هذه الشراكة طويلة الأمد الهدف المشترك المتمثل في تطوير نظام تنقل آمن وفعال وعالي الجودة في الإمارة.

## استفسارات المستثمرين ووسائل الإعلام

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة [www.parkin.ae](http://www.parkin.ae) أو التواصل مع:

جهة الاتصال في سكايبورتس  
[maggie.mullan@skyports.net](mailto:maggie.mullan@skyports.net)

وسائل الإعلام  
[reem.abdalla@parkin.ae](mailto:reem.abdalla@parkin.ae)

علاقات المستثمرين  
[max.zaltsman@parkin.ae](mailto:max.zaltsman@parkin.ae)

## نبذة عن شركة باركن ش.م.ع

تعدّ "باركن" أكبر مزودٍ لمواقف المركبات العامة المدفوعة في إمارة دبي مع مكانةٍ رائدة في السوق وسجلٍ حافلٍ يمتد لما يقارب ثلاثة عقود من التميز التشغيلي المدعوم بالمعرفة التكنولوجية والقدرة على التنفيذ. وتستخدم الشركة أحدث أنظمة إدارة وتشغيل مواقف المركبات الذكية في أكثر من 200 ألف موقف مدفوع في دبي، وتمتلك شركة باركن سوق مواقف المركبات الجانبية ومواقف الساحات مدفوعة الأجر في دبي، بالإضافة إلى 91% من إجمالي هذه السوق ما يمنحها مركزاً رائداً في السوق.

بموجب عقد امتياز مدته 49 عامًا مع هيئة الطرق والمواصلات، تتمتع باركن بالحق الحصري لتشغيل جميع مواقف المركبات العامة المدفوعة الجانبية ومواقف المباني متعددة الطوابق العامة في دبي (177 ألف موقف) بالإضافة إلى مواقف المباني العامة المتعددة الطوابق (سعة 3000 مركبة). وتدير باركن أيضًا بعض مواقف المركبات لشركات التطوير بدبي (20 ألف موقف). وتشمل مصادر الإيرادات الأخرى تنظيم وإصدار التصاريح الموسمية وحجز مواقف المركبات وغيرها من الأنشطة التجارية.

من خلال تقديم أحدث حلول الدفع الرقمي ونظم إدارة مواقف المركبات الذكية التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة، نجحت شركة باركن بجذب أكثر من 4.2 مليون عميل، حيث تم تنفيذ 61 مليون معاملة مواقف مركبات خلال الربع الأول من عام 2024.

تأسست عمليات مواقف المركبات في دبي في عام 1995 تحت إشراف بلدية دبي، وأصبحت جزءًا من هيئة الطرق والمواصلات في عام 2005. في ديسمبر 2023، تم تأسيس شركة باركن ش.م.ع. بموجب القانون رقم 30 لسنة 2023، ونجحت في طرحها العام الأولي في سوق دبي المالي في مارس 2024.

### نبذة عن سكاي بورتس

“سكاي بورتس إنفراستراكتشر” هي شركة رائدة متخصصة في أنظمة النقل الجوي المتقدم AAM تهدف إلى تعزيز التنقل بين الوجهات من خلال تمكين الربط بين الجو والأرض.

تختص الشركة في تصميم وبناء وتشغيل البنية التحتية لمواقع الإقلاع والهبوط الخاصة بطائرات الأجرة الجوية. وتهدف إلى تيسير خدمات النقل الجوي الحضري الآمن والفعال من خلال التعاون مع شبكات من مصنعي الطائرات الكهربائية للإقلاع والهبوط العمودي (eVTOL) ومصنعي مركبات الشحن الراندين في أسواق رئيسية حول العالم.

### ملاحظة تحذيرية: البيانات التطلعية

قد يشتمل هذا البيان الصحفي على بيانات تعتبر، أو يُمكن اعتبارها، “بيانات تطلعية”. ويمكن تحديد هذه البيانات التطلعية من خلال استخدام مصطلحات التطلع للمستقبل، بما في ذلك مصطلحات مثل “يعتقد”، “يستهدف”، “يقدر”، “يخصص”، “يخطط”، “يعتزم”، “يتوقع”، “ينتظر”، “ينوي”، “قد”، “سوف”، أو “يجب”، أو في كل حالة، صيغ النفي أو التغييرات الأخرى المماثلة أو المصطلحات القابلة للمقارنة، أو من خلال مناقشات حول الاستراتيجيات والخطط والأهداف والغايات والأحداث المستقبلية أو النوايا. تشمل هذه البيانات التطلعية جميع المسائل التي لا تعتبر حقائق تاريخية. وقد تظهر في أماكن عديدة على مدار هذا البيان وتشمل، على سبيل المثال لا الحصر، بيانات تتعلق بنوايا الشركة أو معتقداتها أو توقعاتها الحالية بشأن نتائج عمليات باركن، والوضع المالي، والسيولة، والتوقعات، والنمو، وتوقعات السوق من بين أمور أخرى. بموجب طبيعتها، تنطوي البيانات التطلعية على مخاطر وعدم يقين لأنها تتعلق بأحداث وظروف مستقبلية خارجة عن سيطرة الشركة. لا تُعد البيانات التطلعية ضمانًا للأداء المستقبلي، وقد يختلف تطور القطاع الذي تعمل فيه الشركة اختلافًا جوهريًا عما هو موصوف في أي بيانات تطلعية واردة في هذا البيان، أو عما توحى به. بالإضافة إلى ذلك، حتى لو كان تطور القطاع الذي تعمل فيه باركن متسقًا مع البيانات التطلعية الواردة في هذا البيان، فقد لا تكون تلك التطورات مؤشرًا على التطورات في الفترات اللاحقة. ويمكن أن يؤدي عدد من العوامل إلى اختلاف النتائج و/أو التطورات بشكل مادي عما هو مذكور صراحة أو ضمناً في البيانات التطلعية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر،

الظروف الاقتصادية والأعمال العامة، والطلب والعرض، واتجاهات القطاع، والافتراضات، والمنافسة، وإجراءات وأنشطة السلطات الحكومية (بما في ذلك التغييرات في القوانين أو اللوائح أو الضرائب)، وتأثيرها على توقيت جدوى المشاريع والتطورات المستقبلية. باستثناء ما يقتضيه القانون أو القاعدة أو اللوائح المعمول بها، لا تتعهد الشركة بأي التزام بتحديث أو مراجعة أي بيانات تطلعية علناً، سواء نتيجةً لمعلومات جديدة أو أحداث مستقبلية أو غير ذلك. ولا يمكن الاعتماد على الأداء الماضي كمؤشر للأداء المستقبلي.